

لمحة عن واقع التنمية المستدامة في الجزائر بين الفكر والتطبيق

الأستاذ الدكتور: قادري محمد الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة زيان عاشور - الجلفة - الجزائر

الأستاذ: جعيد محمد

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

جامعة زيان عاشور - الجلفة - الجزائر

ملخص:

لقد استحوذ موضوع التنمية المستدامة على اهتمام العالم كله من خلال القضايا المرتبطة ارتباطا وثيقا بالبشر والبيئة، فُعقدت من أجلها القمم والمنتديات العالمية، والتي برزت بوضوح ابتداء من مؤتمر ستوكهولم حول التنمية البشرية عام 1972، ومرورا بقمّة الأرض في ريو دي جانيرو بالبرازيل حول البيئة والتنمية عام 1992، كما قام رؤساء وحكومات ما يزيد عن 147 دولة وحكومة، في سبتمبر 2000، بالتوقيع على إعلان الألفية، وأكدوا مجدداً دعمهم لمبادئ التنمية المستدامة، ووصولاً إلى قمّة جوهانسبرغ التي عُقدت في جنوب إفريقيا صيف عام 2002، حول التنمية المستدامة، فالملتقى العاشر للمؤتمر الإسلامي بكوالا لامبور بماليزيا حول المعرفة والحكمة عام 2003.

فلم تعد التنمية المستدامة - في الحقيقة - ترفاً فكرياً بل هي مطلب أساسي لتحقيق العدالة والإنصاف، في توزيع ثمار ومكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة والمتعاقبة، لشعوب المعمورة قاطبة، حيث أنّ تحقيق التنمية المستدامة يتطلب توجيه الاهتمام لا بالنمو الاقتصادي فحسب، وإنما كذلك بالمسائل الاجتماعية الأخرى، وما لم يتم التصدي بصورة كاملة لتحول المجتمع وإدارة البيئة، إلى جانب النمو الاقتصادي، فإنّ النمو في حدّ ذاته سيتعرّض للمخاطر على الأمد البعيد... فالوصول إلى تحقيق تنمية مستدامة فعلية في الجزائر يكمن في التطبيق الكفء لدرجة عالية من المعرفة المنظّمة على حلّ المشكلات الحقيقية للمجتمع باعتبار أنّ للجزائر كلّ الإمكانيات والمقومات التي تمكّنها من تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

Abstract :

We have acquired the subject of sustainable development to the attention of the whole world through the issues closely related to human beings and the environment, was held for which the peaks and global forums, which has emerged clearly from the Stockholm Conference on the Human Development in 1972, and passing through the Earth Summit in Rio de Janeiro, Brazil on Environment and Development in 1992, as the heads of the governments of more than 147 state and government, in September 2000, signed the Millennium Declaration, and reaffirmed their support for the principles of sustainable development, through to the Johannesburg Summit, which was held in South Africa the summer of 2002, about sustainable development, the tenth meeting of the Islamic Conference in Kuala Lumpur, Malaysia on knowledge and wisdom in 2003. actually sustainable development, it's no longer, a luxury intellectually, it is a prerequisite to achieve justice and fairness in the distribution of the fruits of development gains and wealth between different generations and successive, for the peoples of the whole world, where the achievement of sustainable development requires attention not economic growth, but also social issues other, are not addressed fully the transformation of society and management of the environment, in addition to economic growth, the growth in itself would be subjected to the risk of long-term; Access to achieve sustainable development effective in Algeria lies in the application of efficient high degree of knowledge of the organization to solve the real problems of society as that of Algeria and all the potential ingredients that enable them to achieve the goals of sustainable development.

مقدمة:

ظلّ الإنسان القديم ينظر إلى نفسه على أنّه مجرد كائن حيّ ، لا يختلف كثيراً عن بقية الكائنات التي تنتهي بانتهاء دورها في الوجود الدنيوي و بقيت هذه النظرة سائدة عبر المفاهيم التي قدّمتها الأنظمة الغربية المعاصرة للإنسان ، فالماركسيون ينطلقون من أنّ تاريخ الإنسان يبدأ من بحث الإنسان عن الطعام ، وأنّ الأوضاع الاقتصادية هي التي تشكّل فكر الإنسان وعقائده وأنماط سلوكه ، وتحدّد المؤسسات التي تقوم عليها حياته ، وأنّ هذا كلّه يجري من خلال الطبقة ومن خلال الصراع الطبقي ، في أطوار حتمية لا اختيار للإنسان فيها ، ولا قبل له بالخروج من محتواها ، وينطلق الليبراليون من أنّ حبّ الإنسان للاستمتاع بطيبات الحياة ورغبته الفطرية في السيطرة والاستحواذ هو جوهر الصراع الدائر بين البشر حول التملك والاستغلال ، وهو الذي يحدّد التاريخ الإنساني ، وينشأ عنه ، ما ينشأ من أفكار وعقائد وأنماط وسلوك ومؤسسات ، من خلال الفرد أو من خلال الوجود الفردي في المجتمع.

فالإنسان هو ذلك الكائن الذي ميّزه الله "وَعَلَّمَ" على سائر المخلوقات ، فوهبه العقل والتفكير وحباه بالتمييز وحسن التدبير واستخلفه الأرض وما عليها من خيرات وما تحتها من كنوز ليعيشها ويعمرها وتستمر حياته عليها في يسر ورفاه ، أو ليس هو خليفة الله في أرضه .. لكنّ الخليفة بطبيعته البشرية الطامعة وأنانيته المفرطة ، حاول أن يستأثر بالأرض وما حوت لوحده دون سائر المخلوقات ، بل وفي نفس الوقت ومن منطلق القوة التي اكتسبها البعض دون بعضهم ، وجعلوها معياراً للاستحواذ على القدر الأكبر من الأرض وخيراتها، فأصبح الأقوى هو الأكثر استحواذاً والأكثر استغلالاً ، جائراً للأرض وما عليها وما فيها من موارد طبيعية ومواد خام . وبدلاً من أن يعمر الأرض ويحسن استغلالها، ويتقاسم مع جيرانه خيراتها ليعيش الجميع في سلام ورفاهية ، كان الاستنزاف لموارد الأرض وإهلاك قدرتها ، على إعادة تأهيل نفسها وتعويض ما فقدته، فالبينة الطبيعية لا يمكنها بأيّ حال من الأحوال التكيف مع أثار الدمار الذي يسببه البشر ، وليس بمقدورها من آليات السنن الطبيعية مواكبة الهدر والاستنزاف لمواردها وتلويث نظامها الحيوي ، السبب الذي أدّى إلى ضعف الأرض والبيئة ووهنها ، وتعدّد الأمر حدود الواقع إلى الخوف على المستقبل ، من فقدان الأرض لقدراتها وحرمان الأجيال في المستقبل من مقومات الحياة الطبيعية ، فتصبح هذه الأجيال ضحايا للاستغلال الجائر للبيئة والأرض ومواردهما ، الذي مارسه الأجداد في عصور زهوهم التقني والصناعي ، وما واكبها من ازدياد مسرف في انتشار النمط الرأسمالي وما رافقه من استعمار واستغلال جائر للثروات المعدنية، وتدهور للأراضي الزراعية ونقص في المياه.

وبدأت أثار هذا الجور في الظهور ، ولاح في الأفق إنذار الخطر وعمّ كلّ مكانٍ في العالم، وعانى الجميع ، إمّا من تراجع في إنتاج ووفرة الغذاء ، نتيجة للتزايد المذهل في تعداد السّكان، ونقص المياه وتلوّث المصادر المائية ، وإمّا من تلوّث الجو وتغيّر المناخ ، من جرّاء التطور الصناعي واستغلال الطاقة دون حرص ، ممّا زاد في انتشار الغازات الضّارة و السّامة في الجو ، وارتفاع درجة حرارة الأرض ، التي أصبحت مهدّدة بالغرق لو ذاب الغطاء

الجليدي للقطب الشمالي . وحُسد هذا في انتشار الفقر والمجاعات وانتشار البطالة والأمراض ، وتدهور الموارد الطبيعية لكوكب الأرض . هنا انفجر سؤال شغل العالم أجمع شماله بجنوبه، حول مدى قدرة الأرض والبيئة على الاحتمال ومدى استمرار الإنسان في تجاهله لما يقوم به من تدمير ذاتي لنفسه ولأحفاده من بعد .. ذلك التدمير الذي يمارسه لأكثر من قرنين من الزمن ، أي منذ بداية النهضة الصناعية الأولى وكذا التوغل الاستعماري .. وكان الجواب في التنمية المستدامة التي يرى الكثيرون أنها الحل ، فالخطر محقق بالجميع لا محالة ، ولن يفرق بين مجتمع غني قوي وآخر فقير وضعيف ، وإن كانت المجتمعات الفقيرة هي الأقرب من التضرر ، إلا أن غيرها من المجتمعات القوية لن تنجو بالضرورة .. أفرز هذا الانشغال عن وحدة لم يعرفها العالم من قبل، تمثلت في سعي الجميع وتعاونهم لوضع خطة عامة لتحقيق ما اتفقوا على تعريفه بـ " التنمية المستدامة " والتي ترادف مفهوم المحافظة على البيئة والأمن البشري حتى أصبحت قضايا الأمن البشري والبيئة والتنمية المستدامة ، من بين أهم القضايا التي تشغل العالم منذ الربع الأخير من القرن الماضي وحتى اليوم ، ومن المؤكد أنها ستبقى شغلهم الشاغل إلى أمد غير معلوم ، لأنها تُعنى بالمستقبل انطلاقاً من الحاضر ، وبالأجيال اللاحقة بكل جيل .. وفي سنة 1962 أصدرت راشيل كارسون كتابها المعروف الربيع الصامت ، الذي اعتبر ثورة في عالم البيئة آنذاك ، ثم أعقبه انعقاد مؤتمر رومويلكون بسويسرا سنة 1971 ، حيث دق ناقوس الخطر ، ليحذر العالم من الجور على البيئة والكون ، وينادي بالسعي نحو تنمية مستدامة باعتبارها تعني تلك التنمية التي تمكن من الاستجابة للحاجات الراهنة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على الاستجابة لحاجاتها ، بحيث يجب أن تكون هناك مساواة بين الأجيال ، تتحقق في حرص أجيال الحاضر على البيئة والطبيعة والموارد على اختلافها لصالح كل أفراد أجيال الحاضر والمستقبل معاً من حيث أن كل جيل يعتبر مستخدماً لتراث بشري طبيعي عظيم كونه مستخلف في الأرض وحارساً عليها ، عندها كان لزاماً عليه أن يترك لأجيال المستقبل نفس الفرص التي حظي بها .

1- التنمية من خلال الفكر الاقتصادي :

تعددت تعاريف التنمية واختلفت تبعاً لأوضاع المفكرين وجنسياتهم ، وربما حتى انتماءاتهم (1)، وكانت في مجملها تنعكس في صورة تجعل التنمية الاقتصادية لا تركز فقط على التغيير الكمي ، وإنما تمتد لتشمل التغيير النوعي والهيكلي ، بخلاف النمو الاقتصادي الذي يقاس بمعدل الزيادة في الناتج القومي الإجمالي ، أو متوسط نصيب الفرد منه فقط ، ولو كان مصدر الزيادة قطاعاً واحداً من قطاعات الاقتصاد ، فأهم التعريفات الشائعة المتعلقة بالتنمية وأهم الأفكار الواردة في هذا المجال نجد:

- المفكران " ميير " و " بالدوين " يقولان :

" إن التنمية الاقتصادية هي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة . فإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل زيادة السكان فإن الدخل الفردي الحقيقي يزداد في هذه الحالة .

ويقصد بكلمة " عملية التنمية " ذلك التفاعل القوي الذي يحدث في فترة طويلة داخل الكيان الاقتصادي للدولة ويشتمل على تحولات في الأشياء وفي الكميات أيضا ، وتفاصيل هذه العملية تختلف في ظروف متباينة من الزمان والمكان . لكن هناك بعض المظاهر المشتركة الأساسية في ما بينها والنتيجة العامة لهذه العملية هي زيادة الإنتاج الوطني للنظام الاقتصادي وهي في حدّ ذاتها تغير معين طويل الأمد " . (2)

■ تعريف " فيورتادو " " CELSO FURTADO " :

" تتوخى نظرية التنمية الاقتصادية وفي تطّلع شامل لشرح هذين النقطتين :

أ - أسباب زيادة دائمة لإنتاجية العمل وآلياتها .

ب - انعكاسات زيادة هذه الإنتاجية على تنظيم الإنتاج ، والتوزيع وتوظيفات الناتج الوطني " . (3)

وفي الواقع أنّ التنمية الاقتصادية " ليست سوى العملية الاجتماعية - الاقتصادية التي تقضي على التخلف بكلّ مؤشرات وأسابيه كمّا وكيفاً والتي لا يمكن أن تتمّ إلّا في إطار نمط إنتاج اجتماعي معين ، حيث تحدّد القوانين الاقتصادية لهذا النمط مسيرة وإنجاز مهام التنمية الاقتصادية " .

-المفكر " والت روستو ROSTOW " :

عالج هذا الكاتب الأمريكي "روستو" في كتابه الذي يحمل عنوان : "مراحل النمو الاقتصادي " و "قضية النمو والتنمية" (4) ، حيث يرى أنّه بالإمكان تصنيف جميع المجتمعات من ناحية أبعادها الاقتصادية إلى خمس فئات على النحو التالي:

- المجتمع التقليدي .

- المجتمع الذي تحققت له الشروط المؤهلة للانطلاق .

- المجتمع المنطلق .

- المجتمع السائر نحو التّضوج .

- المجتمع الذي دخل عنصر الاستهلاك النسبي الواسع .

وفي تحليل مراحل النمو هذه يشير "روستو" أنّ المجتمع التقليدي في سعيه للحاق بالعصر والانتقال من مرحلة لأخرى لاحقة لابدّ أن تتوافر الشروط المؤهلة للانطلاق ، فإنّ ذلك يتمّ بتأثير عاملين :

أولهما : وجود قوّة أجنبية (أي عامل خارجي) حيث تتدخل في شؤون البلاد .

ثانيهما : وجود قوّة وطنية تعمل على تفعيل وتسهيل التحديث والتّقدم .

وعند الانتقال من مجتمع تقليدي إلى مرحلة الانطلاق ، فإنّ هذه المرحلة تحتاج إلى جيلين آخرين قبل أن يبلغ المجتمع مستوى التّضوج ، وفي النهاية إذا ما توازى ارتفاع الدّخل إنشاء الكفاية الفنيّة ، يتّجه الاقتصاد التّاضج نحو إمكانية تحرير وتوفير البضائع الاستهلاكية والخدمات بشكل واسع يؤمّن الرّفاه لأعداد السّكان المتزايدين في المدن والضّواحي ، وبهذا التّحليل يستعيز ويستبدل "روستو" عن مراحل تطوّر المجتمع البشري (المشاعية، العبودية

، الإقطاعية ، الرأسمالية ، الاشتراكية ...). بمراحل النمو الاقتصادي والاجتماعي ، كما يعيد النظر بهذا التحديد عن واقع استغلال الدول الاستعمارية لشعوب البلدان النامية . إضافة إلى أن هذا التحليل يسعى إلى تغطية الأسباب الحقيقية الكامنة وراء تخلف الدول النامية ، من خلال تأكيد أن الشعوب والأمم تبدأ أساساً من مرحلة التخلف التقليدية وليس للاستعمار أي دور في هذا الواقع . كما يصور هذا التحليل الدول النامية أن وضع تخلفها هو وضع طبيعي مؤقت، ومن هنا نستشف الموقف السياسي للكاتب من خلال هذا التحليل الذي ينم عن نظرة السيد المتخاذل الذي يحاول أن يبرر عدوانيته واستترافه لثروات الغير على شاكلة قانون التوازن الطبيعي " الحوت الكبير والديان الصغيرة " .

■ تعريف "رانغار نور كسه " : صاحب الصيغة الشهيرة التي بمقتضاها " يكون البلد فقيراً لأنه فقير " (1953) يعرف التنمية على أنها : " مسألة توافر المال ، فالادخار غير كاف لأن الدخل متدن ، والدخل متدن لأن زيادة الإنتاج تصطدم بضعف الأسواق ونقص رؤوس الأموال وكذلك بغياب الحوافز على الاستثمار ... إذن يكون انطلاق التنمية بتمويل المرحلة الانتقالية ، وهذه هي المسألة الرئيسية ، إلى أن يبلغ الادخار مستوى كافياً ويتدعم النمو ذاتياً . وهكذا تصبح التنمية "وعداً بالتمويل" . فما أن يرتفع الدخل حتى تخصص موارد جديدة للاستثمار . ومعنى آخر ما أن يتنوع الإنتاج حتى يكتسب الاقتصاد استقلالية حيال الخارج " . (5)

■ المفهوم الماركسي للتنمية :

إنّ الطرح الذي دعا إليه كل من كارل ماركس (1818-1883) ، وفريدريك أنجلز، يرتكز عند الانشغال بتفسير عدة قواسم مشتركة تتمثل في التوجه الأساسي للتنمية نحو الداخل وليس نحو الخارج ، والاعتماد على النفس أساساً ، و المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية وتخفيض التنمية الاقتصادية المستقلة التي تهدف إلى رفاهية إنسان العالم الثالث ، وتأثيرها على أهمية العلاقات الاجتماعية للإنتاج سواء على المستوى الوطني أو الدولي ، وتبرز بالتالي أهمية تملك وحيازة وملكية المجتمع لوسائل الإنتاج ، وأهمية استغلال المصادر الوطنية والتحكم فيها وكذا أهمية التوزيع المتكافئ لجهود وخبرات التنمية . وينظر إلى التخلف في هذا الإطار كتعبير حدودي لعملية تاريخية يتم فيها كبح القوى المنتجة عن طريق علاقات الإنتاج الرأسمالية المشكلة للسوق الدولي . (6)

1- نماذج السياسة الاقتصادية في التنمية :

إنّه من السهل فكراً عزل مختلف القضايا الجماعية ، كامتصاص البطالة ، وتحسين فعالية استخدام الموارد ، وزيادة مخزون رأس المال ، وتأمين سرعة التقدم التكنولوجي ، غير أنّه من الصعب حل جميع هذه القضايا معاً بسياسة اقتصادية واحدة ، وتعّد كل سياسة اقتصادية قاصرة إذا أهملت حل بعض القضايا الهامة ، كما نلاحظ

في سلسلة السياسات الاقتصادية سلسلة من الأساليب تتفق في الغالب مع الفلسفات الاقتصادية السائدة في حينه . هذه الأساليب تختلف حتى في فترة المبدأ الحر الذي ساد في القرن التاسع عشر ، تبعاً للزمان والمكان . لقد كانت السياسة التي أرادها السيد " جون ماك دوناند " في كندا السياسة التي اتبناها "بسمارك" في ألمانيا ، تنبئان بأسلوب السياسات التي تتبعها الدول التامة حالياً ، وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت أساليب السياسة الاقتصادية مختلفة جداً ، بلجيكا وألمانيا تعارضتا مع فرنسا وبريطانيا ، ولكن سرعان ما زالت هذه الفوارق وتوحدت أساليب السياسة المتبعة . « إن السياسة الاقتصادية فنّ مارسه المختصون عبر الأزمان ، بنجاح متفاوت . » ولم يصل علم السياسة الاقتصادية - رغم دقة أساليبه - إلى درجة متقدمة في التطور .

بعد أن أعلن " آدم سميث " إيمانه بما سماه " اليد الخفية " وأوصى بحرية التبادل كعنصر من عناصر التقدم ، قام كل من " روبرت مالتوس " و " دافيد ريكاردو " و " جون ستيوارت ميل " بالحثّ عن الحدّ من الإنجاب وزيادة الادّخار . بوصفهما عنصرين للرفاهية الفردية ، في سبيل تحقيق التنمية .

وإذا أضفنا إلى ذلك احترام الما قول الذي أبرز " جوزيف شومبيتر " وفرة إنتاجه الاجتماعي ، أمكننا تعريف النموذج الأوّل للسياسة الاقتصادية المتمثل في النموذج الحر الكلاسيكي ، هذا النموذج السياسي يولي الفرد وإطار المنافسة الذي يعمل فيه ثقته الكاملة ، كما أيده الاقتصادي الإيطالي الشهير " باريتو " (1848 - 1923) الذي أوضح نظرية الحدّ الاقتصادي الأقصى ، التي تتفق تقريباً مع الأوضاع الحقيقية وبعد الحرب العالمية الثانية كانت ذكرى الانهيار الكبير ماثلة أمام الجميع ، لذلك التّف رجال الاقتصاد والحكومات نحو " كيتز " كمصدر للإلهام .

إنّ نموذج " كيتز " السياسي ، يهدف قبل كلّ شيء إلى المحافظة على استقرار الاستخدام بوسائل مستمدة من الاقتصاد الموسّع ، وقد كانت سياسته مندوحة بمراقبة السّعر والتّقد الأجنبي وأصبحت أكثر تحرراً خلال الخمسينات . كانت الظاهرة الكلاسيكية أكثر بروزاً في ألمانيا ، في حين أنّ طابع " كيتز " كان بارزا في " كندا " . وفي فرنسا لم يكن يُعدّ التخطيط نموذجاً جديداً للسياسة الاقتصادية ، بل مجرد أسلوب جديد يمكن أدائه بعبارة يستعملها " باريتو " أو " سولو " أو " كيتز " فتطلّع الدول الصناعية المشترك إلى النمو السريع من خلال منظّمة التعاون والإتماء الاقتصادي ، والمتضمّن متابعة الهدف الرّامي إلى زيادة إنتاج مجموع البلاد الأعضاء بنسبة 50 % خلال الفترة الواقعة بين عامي (1960 - 1970) . هذا من أجل تحقيق الاستخدام الكامل بشكل تقريبي والإسراع بالتوظيف الرّامي إلى الادّخار وتحقيق التّقدم التكنولوجي ، وأهمية هذا العنصر تبرّر اقتصادياً تنمية فكرة الاستثمار لدى الإنسان . (7)

2- مفاهيم حول التنمية المستدامة :

ظلت التنمية المستدامة غامضة خلال عقد السبعينيات ومقتصرة على الدّوات العلمية والمغلقة التي كانت تحاول أن تجد تعريفاً وقبولاً لهذا المفهوم وكان الجميع يتساءلون إن كان بالإمكان تحقيق تنمية منسجمة مع

متطلبات البيئة ، وإن كان بالإمكان التخطيط لتنمية اقتصادية غير ضارة بالبيئة ولا تضع في نفس الوقت قيوداً غير مقبولة على طموحات الإنسان المشروعة لتحقيق التقدم والرفي والنمو الاجتماعي والاقتصادي وكان الاعتقاد السائد خلال هذه المرحلة بأن التنمية المستدامة ليست سوى إطار عام للاسترشاد من أجل إيجاد توازن بين النشاط الاقتصادي والتنموي والنظام البيئي والطبيعي لكن من بداية عقد الثمانينيات أخذ البعض يطرح التنمية المستدامة كنموذج تنموي بديل لذلك، حيث أخذ المفهوم معاني جديدة وأخذ يستأثر باهتمام علمي وفكرة متجددة ، ومن أهم التعاريف الشائعة المتعلقة بالتنمية المستدامة نذكر:

أولاً : تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية .

برز هذا الاهتمام الجديد بالمفهوم في تقرير الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية الذي خصص بأكمله للتنمية المستدامة وفي هذا التعزيز الذي صدر في عام (1981) تحت عنوان " الاستراتيجية الدولية للمحافظة على البيئة " ، تم للمرة الأولى وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة ، وتم أيضاً توضيح أهم مقوماتها وشروطها .. والتنمية المستدامة كما جاء في هذا التقرير: " هي السعي الدائم لتقدير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات وإمكانيات النظام الطبيعي الذي يحتضن الحياة " (8).

يوضف هذا التعريف البعد البيئي كعنصر مهم من عناصر التنمية المستدامة ، حيث كانت البيئة والاعتبارات البيئية مهمة ومغنية ، في مجالات التخطيط الاقتصادي ككل ، كما أنه يركز على أن الجوهر بالنسبة للتنمية المستدامة هو التفكير في المستقبل ، وفي مصير الأجيال القادمة .

ثانياً : تعريف الأستاذ "عبد الهادي العشري" . (9)

" التنمية البيئية والطبيعية هما وجهان لعملة واحدة وكل منهما يكمل الآخر فلا يمكن تحقيق الأمن البيئي إلا من خلال تحقيق التوازن بين البيئة من قبل الدولة والأفراد من أجل تحقيق الرفاهية والتقدم الاجتماعي وتأمين المواطن ضد المخاطر ، فإنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية ، ولما كانت هذه الموارد المتاحة جزءاً من البيئة فإن لأي عملية تنموية يتم تنفيذها بغرض تحقيق إشباع حاجات المجتمع لا يمكن أن تحقق بعيداً عن البيئة ، وبالاكتفاء على مواردها المتاحة ، ومن ثم فإن الاستخدام الرشيد لهذه الموارد يعتبر ضرورة تحتّمها اعتبارات التوازن البيئي من ناحية ، كما تقتضيها التنمية الحقيقية التي لا تضحي بمصلحة الأجيال القادمة من أجل المصلحة الآنية للجيل الحاضر والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا يمكن أن تتم في مجتمع من المجتمعات إلا في ظل الأمن والاستقرار اللذين لا يمكن تحقيقهما إلا من خلال تنمية متواصلة محافظين على التوازن البيئي " .

ويُفرد هذا التعريف ، فكرة الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية من خلال إحداث توازن بين البيئة والتنمية من قبل الدولة والأفراد على السواء .

ثالثاً : تعريف الأستاذ "أسامة الخولي"

" يقصد بالتنمية المستدامة التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرات الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها... إنها عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات ، وتكييف التنمية التقنية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم" (10) ومن الملاحظ أن هذا التعريف يحوي مجموعة من التعاريف الفرعية لقضايا هامة تعالجها مسألة التنمية المستدامة تتمثل في :

" التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة ولسنوات معدودات، ولكن للبشرية جمعاء وعلى امتداد المستقبل البعيد ".

"التنمية هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها".
"مستويات المعيشة التي لا تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد".
" الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعياً وثقافياً، ومن ثم فإن التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بينياً".

وعليه فإن التنمية المستدامة هي " تعبير عن التنمية التي تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل ، فهي تنمية تأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية " .
رابعا : تعريف الأستاذ " كمال رزيق "

" إن البشر هم محل اهتمام التنمية المستدامة ، فمن الناحية النظرية التنمية المستدامة هي تنمية تأخذ بعين الاعتبار الجانب البيئي ، الإنساني ، والتنموي ، وتؤكد على صلة التكافل القائمة بين حماية البيئة وإصلاحها ، من جهة وبين التنمية والقضاء على الفقر من جهة أخرى ، فرغم الجهود الكبيرة المبذولة من طرف بعض الدول لتحقيق التنمية المستدامة من خلال تعزيز الحكم الصالح ، وذلك عن طريق الانفتاح على القوى المعارضة والمشاركة الشعبية إلا أن هناك نقائص مازالت كبيرة ، من حيث تراجع المشاركة الشعبية ، والانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان ، وتشديد القيود على وسائل الإعلام وكذا منظمات المجتمع المدني ، فالدول العربية (على سبيل المثال) لا يمكنها تحقيق التنمية المستدامة على الرغم من ثرواتها الكبرى ، إن لم تحقق الحكم الرشيد الصالح " (11).
ومن خلال هذه الأفكار ، نستخلص أن تفعيل التنمية المستدامة يرتبط أساساً ، بفكرة الحكم الرشيد . التي تعدّ شرطاً ضرورياً لنجاح أي فكرة تهدف إلى تحقيق تنمية مهما كانت صورها .

خامساً : تعريف الأستاذ " مصطفى كمال طلبة " .

" إن من أهم شروط التنمية المستدامة ، القدرة على تصميم تدابير في مجال السياسات تستطيع استغلال التآزر المحتمل بين أهداف النمو الاقتصادي الوطني وبين السياسات التي تركز على البيئة ، كما أن التنمية المستدامة تحتاج إلى تغييرات جذرية في مجال التكنولوجيا وما يتصل بها ، فلابتكرات التكنولوجية والتقل والتنفذ السريعين

للخيارات التكنولوجية والتنظيم الشاملة ، تمثل عناصر رئيسية في الاستراتيجيات العالمية لتحقيق تثبيت المناخ والتنمية المستدامة معاً " . (12)

وهذا التعريف يؤكد ضرورة التأهيل في تصميم الخطط الملائمة التي من شأنها أن تساهم في تحقيق التنمية المستدامة ، من حيث أنها تستدعي جملة من التغييرات الجذرية في مجموع المجالات ، سواء كانت تقنية بحتة أو نظم تستدعي خياراً تقنياً رائداً من جانب آخر .
سادساً : تعريف الأستاذ " نوزاد عبد الرحمن الهيبي " .

" التنمية المستدامة هي عملية تراكمية ، تتأسس على ما هو قائم ، وتحقيقها هو بمثابة عملية بقدر ما هو هدف محدد ، وهي ليست نشاطاً من الأنشطة التي يترك أمر تحقيقها للمدى الطويل ، بل هي كناية عن مجموعة من الأعمال القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل ، والأنشطة والممارسات التي تهدف إلى معالجة دواعي القلق الملحة ، وفي نفس الوقت التطرق للمسائل الطويلة الأجل " . (13)

أما هذا التعريف فهو يؤكد على فكرة مفادها ، أن التنمية المستدامة هي عملية تراكمية واقعية ، بمعنى أنها تتأسس على ما هو قائم ومتاح ، وربما هذا وضع يترك في نفوسنا كثيراً من الطمأنينة والراحة .
سابعاً : تعريف المفكر " جون بيار هوي " jean- pierre hauet .

" التنمية المستدامة تعني تلبية حاجيات الأجيال الحالية دون المساس بإمكانية تلبية حاجيات الأجيال القادمة ، تحدث نتيجة تفاعل مجموعة من أعمال السلطات العمومية والخاصة بالمجتمع ، من أجل تلبية الحاجات الأساسية والصحية للإنسان ، وتنظم التنمية الاقتصادية لفائدته ، والسعي إلى تحقيق انسجام اجتماعي في المجتمع ، وذلك بغض النظر عن الاختلافات الثقافية واللغوية والدينية للأشخاص ، ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة على تلبية حاجياتها ، كما أكد ذلك تقرير ' brandt land ' لسنة 1997 ، فيما يتعلق بموضوع التنمية المستدامة ، على أنها تنمية تستجيب لمختلف رغبات وحاجيات الإنسان مع المحافظة على البيئة ودون رهن مستقبل الأجيال القادمة " . (14)

وهو تعريف يؤكد على ضرورة توزيع وتنسيق المهام بين العام والخاص ، والحاكم والمحكوم ، مادامت التنمية المستدامة هي عملية تنصهر فيها كل الاختلافات .

ثامناً : تعريف المفكران " ساتو " و " هيرياما " ' Sato and Hirayama ' .

التنمية المستدامة في معناها - وان اختلف صوغها - فإنها تعني : " تلك الإدارة التي توفر احتياجات الأجيال الحالية بدون الإخلال بحقوق الأجيال المستقبلية في الرفاه والتمتع بالموارد ، ووضع حد أدنى مائة عام لأي مشروع تنموي " . (15)

ومن هذا التعريف نستشف أن التنمية المستدامة بمعناها المتداول تهدف إلى احترام حقوق الأجيال اللاحقة ، وعدم الاستحواذ الانفرادي بالموارد الآتية ، في نظرة قاصرة عن الحاضر فقط (البعد الزماني) ، وضرورة

الاستشراف المستقبلي من خلال الآجال الزمنية المتدفقة إلى أبعد الآجال الممكنة ، تمهيداً لحياة أفضل لأحفاد الحاضر .

تاسعاً : بيان « هيئة الأمم المتحدة »

جاء في بيان هيئة الأمم المتحدة بشأن الألفية ، لشهر سبتمبر 2000 : " أنما لا تدخر جهداً في سبيل تخليص الإنسان من ظروف الفقر المدقع ، ولا يتم هذا إلا بتحقيق بيئة مواتية للتنمية ، والتجّاح في تحقيق هذه الأهداف يعتمد بالضرورة على توافر الحكم الصّالح (الرّاشد) في كل بلد ، وتعزيز المساواة بين الجنسين ، وتمكين المرأة ، باعتبارهما وسيلتين فعّالتين لمكافحة الفقر والجوع والمرض ، ولحفز التنمية المستدامة فعلاً" .(16)

ومّا تبين نجد أنّ هذا البيان ينادي إلى تفعيل مبادئ التنمية المستدامة من خلال المحافظة على البيئة واحترام حقوق الإنسان ومكافحة جميع أنواع العنف ضدّ المرأة ، والسّماح بمشاركة جميع المواطنين في العملية السّياسية ، وحرية الإعلام .

ويعتبر هذا البيان دعوة صارخة ، للحكومات قبل الشّعوب لتفعيل مبادئ التنمية المستدامة ، على اعتبارها بمثابة صمّام الأمان ، لتحقيق الاستدامة العالمية ، وربّما تحقيق الاستدامة أيضاً لمنظّمة عالمية تسمى هيئة الأمم المتحدة ..

4- الإعلان العربي المشترك حول التنمية المستدامة :

اجتمع الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون التنمية والتخطيط والبيئة ، بمقر جامعة الدّول العربية بالقاهرة بتاريخ 24 أكتوبر 2001 ، لإعداد الخطاب العربي على مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة والذي عُقد "بجوهانسبرغ" بجنوب إفريقيا في سبتمبر 2002 ، والذي تضمّن طائفة واسعة من القضايا تشمل اهتمامات المنطقة العربية عامّة يمكن تلخيصها في الآتي :

❖ الحدّ من الفقر :

كيف يمكن أن نستهدف قضية استئصال الفقر ، كواحدة من أولويات التنمية المستدامة ، وما هي الطّريقة الأفضل في المنطقة لمساعدة الفقراء ، وكيف يمكن التّقليل من الهوة المتزايدة الاتّساع بين الفقراء والأغنياء .

❖ عبئ الديون :

لقد أعاقَت المديونية مجهودات التنمية الاقتصادية للدّول العربية ، نظراً لتحويل الموارد المادّية الأساسيّة لخدمة الدّين الخارجيّ ، بدلاً من الإسهام بعملية التطّور والتنمية المستدامة ، فكيف يمكن تخفيف عبئ الدّين أو إقناع الدّول المقرضة بتخفيفه . (17)

❖ إدارة السّكان :

إنّ زيادة أكثر من 100 مليون مواطن في أقل من 10 سنوات ، تتطلّب موارد هائلة لتلبية احتياجاتهم ، ممّا يستلزم إنشاء سياسات إدارة سكانية مناسبة لتعبئتهم باتجاه تحقيق التنمية المستدامة ،

فبأي طريقة يمكننا معالجة معدلات نمو السكان ، وهل يمكننا عكس الهجرة من الريف إلى المدينة ؟

❖ الاستثمار في الموارد البشرية وبناء القدرات :

كيف يمكن للتدريب الجيد والتعليم السليم من الوفاء باحتياجات التنمية المستدامة ؟

❖ تحقيق نمو اقتصادي سليم بشكل أسرع :

من خلال السياسات الضرورية لتشجيع إقامة اقتصاديات وطنية قائمة على التصدير، وإنشاء مشاريع صغيرة ومتوسطة تهدف إلى خلق حركة صديقة للبيئة من أجل تشجيع تحقيق التنمية المستدامة .

❖ معالجة التدهور البيئي :

يتم ذلك من خلال وضع وتنفيذ إستراتيجية إقليمية عربية حول الماء ، والغذاء ، وإدارة النفايات ، والأثر البيئي ، الناتج عن تحرير التجارة العالمي .

❖ الحكمة السليمة اللازمة لتحقيق التنمية المستدامة :

إن إقامة أنظمة جيدة للحكمة في المنطقة ، شرط ضروري لتحقيق التنمية المستدامة ، وذلك من خلال تقوية دور المجتمع المدني ، وإشراك القطاع الخاص في عملية صنع القرار .

❖ نقل التكنولوجيا :

يعتبر الحصول على التكنولوجيا شرط لا بد منه لتحقيق التنمية المستدامة ، لذلك يجب تحديد مجالات الاهتمام الرئيسية في موضوع نقل التكنولوجيا " مثلاً : مجال الري والمياه ، أم تدبير النفايات الصلبة ، أو إنتاج طاقة أكثر نظافة ... " .

❖ البحث العلمي والتطور التكنولوجي :

من خلال إمكانية تطوير البحث العلمي والتحصيّل التكنولوجي خاصة في مجال القضايا الإقليمية ، التي باتت أكثر من ملحة ، كمسألة تحلية مياه البحر .

❖ التراث الثقافي من أجل التنمية :

لقد بات واضحاً عدم استثمار التراث الثقافي للمنطقة كأداة للتنمية ، فإمكانياتها كبيرة لاستخدام تراثها " التاريخي، الديني ، العرقي ... " من أجل تحقيق نمو وتطور بشكل مستدام .

❖ السلام والأمن والاستقرار :

إن تحقيق المزيد من العدل الاجتماعي وزيادة مشاركة الأنشطة السياسية والقومية من شأنها أن يعزز الجهود ، لتحقيق السلام والاستقرار ، ومن ثم تفعيل التنمية المستدامة .

❖ تحقيق الوحدة الإقليمية :

لقد أصبح تحقيق الوحدة العربية أولوية أساسية وحلم قائم منذ أمدٍ طويل ، خاصة في عصر العولمة والتكتلات ، كما يُعدّ محفزاً مرجعياً ، مع تنامي الحقد العالمي ضدّ كل مقومات الهوية العربية من لغة ، ودين ، وحضارة .

1- عناصر وأبعاد التنمية المستدامة

ما دامت التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتّصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل

، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء على إبرازها ، مثل التنمية الاقتصادية ، أو التنمية الاجتماعية أو الثقافية ، بل هي تشمل هذه الأنماط كافة ، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها ، وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها ، وهي بذلك تنمية تأخذ بنظر الاعتبار البعد الزمني وحقّ الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الأرضية . لذا تتألف التنمية من ثلاث عناصر رئيسية هي : النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة .. وغيرها من العناصر ذات الصلة ، كالعنصر الثقافي (احترام التنوع الثقافي في المجتمع) ، والعنصر المكاني (تحقيق توازن بين المدن والأرياف ، والتهيئة العمرانية) .

لكن الملاحظ أنّ التعاريف الحديثة ركزت بصورة أوضح على ثلاثة ركائز أساسية للاستدامة بمفهومها العام ، استدامة اقتصادية وبيئية واجتماعية ، هذه الركائز تبرز الحاجة إلى أن تؤخذ بالحسبان ، ليس الناحية البيئية للاستدامة ، أو حتى التواحي البيئية والاقتصادية لها ، بل أيضاً نواحيها الاجتماعية ، مع أنّ التفكير بشأن الاستدامة الاجتماعية ليس متقدماً بعد ، مثل باقي الركيزتين . (18)

أولاً : البعد البيئي

إنّ مشكل البيئة مشكل تفاعلي أو تراكمي ACCUMULATION ، حيث أنّ هذا المشكل تَكَوّن في فترة زمنية طويلة تقدّر بالقرون ، ويتطوّر التاريخ وتعدّد العلوم والباحثين تطوّرت معه مفاهيم وتعريفات البيئة ، وليس من السهل إيجاد تعريف شامل لمصطلح البيئة ، ونظراً لتباين هذه المفاهيم فإننا سنحاول أن نوضّح هذه التعاريف في مجموعة من الأقسام متبعين في ذلك المجال الزمني ومجال الاختصاص . (19)

ففي بداية الأمر سنتناولها من منظور الفكر المعاصر وفق مفهومين ، أولهما إيكولوجي ، وثانيهما وفق "مؤتمر ستوكهولم" ، ثم نتحدّث عنها وفق المنظور الإسلامي .

1/ مفهوم البيئة في الفكر المعاصر .

يمكن تحديد ذلك من خلال مفهومين ، أولهما إيكولوجي بحت ، وثانيهما حسبما اعتمدته "مؤتمر ستوكهولم" (أرض واحدة فقط) ، ويعد هذا المفهوم الأوسع والأشمل .

• المفهوم الإيكولوجي للبيئة :

البيئة هي المحيط الخارجي الذي يؤثّر على الحياة بصفة عامّة ، بمعنى أنّها مجموعة من العناصر الحيوية وغير الحيوية التي تؤثّر على الكائن الحيّ ، فالعناصر الحيوية هي جميع الكائنات المرئية وغير المرئية ، أمّا العناصر غير الحيوية فهي الماء والهواء والتربة .

أمّا تعريف العالم " كوبر " فالبيئة هي « عبارة عن ثلاثة مصادر تتمثّل في ، البيئة كمصدر للتمتّع بالعناصر الطّبيعية ، أو مصدر للموارد الطّبيعية ، والبيئة كذلك كمستودع لاستيعاب المخلفات ، والموارد الطّبيعية تعني محتويات الأرض من خامات وموارد وماء ، وهواء بجميع طبقاته » . (20)

• مفهوم البيئة وفق مؤتمر ستوكهولم :

عُقدَ "بستوكهولم" بالسويد سنة 1972 تحت رعاية الأمم المتحدة مؤتمر دولي يُعتبر الأوّل في العالم ،

الذي يُخصّص لمسائل البيئة ومشاكل الإنسان معها ، تحت شعار "أرض واحدة فقط" ONLY ONE EARTH ، حيث أعطى مفهوماً واسعاً للبيئة ، أي أنّها : « كل شيء يحيط بالإنسان » ، وهو مفهوم يقسم البيئة إلى عنصرين أساسيين أحدهما البيئة الطبيعية وهو كل ما يحيط بالإنسان من ماء وهواء وتراب ، وثانيهما ما يُعرف البيئة البشرية التي تعني كل ما حققه الإنسان وأنجزه داخل بيئته المتغيرة. (21)

ومن هنا نجد أنّ البيئة تشمل العلاقة بين الإنسان والطبيعة من جهة ، والإنسان بالإنسان من جهة ثانية ، كالبيئة الإدارية والإدارة البيئية وغيرها...، فالبيئة السليمة تعد سبباً مباشراً في رفاهية الشعوب ورفقها .

2/ مفهوم البيئة من المنظور الإسلامي .

البيئة من المنظور الإسلامي تمثل نظاماً متكاملًا من العناصر الحية وغير الحية المهيأة للإنسان ، حتى يستخلف الله في أرضه أحسن استخلاف ، وهي تتميز بمجموعة من السمات نختصر منها:

تفاعل مكونات البيئة الطبيعية : فهي عبارة عن ظواهر وأشياء تتفاعل فيما بينها آلياً .

نظام التوازن : حيث يميز البيئة الطبيعية توازن مدهش دقيق يدل على عظمة الخالق عز وجل « إنّ كلّ شيء خلقناه بقدر » الآية 49 من سورة القمر .

تشابك وتعقد البيئة الطبيعية : حيث أنّ نظام التوازن البيئي يقوم على مدى تعقده وتشابكه ، فكلما زاد ذلك تكاثرت المكونات البيئية ، بمعنى أنّ تلويث البيئة يؤدي إلى تبسيط النظام البيئي وجعله أكثر عرضة للتخريب والهدم . (22)

الاستمرارية والتواصل : بمعنى قدرة البيئة في الإبقاء على وجودها وتحقيق استمرارها، مصداقاً لقوله عز وجل : « قد جعل الله لكل شيء قدراً » الآية 03 من سورة الطلاق .

إذن العنصر البيئي يتعلّق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية والبيولوجية وعلى التّظم الايكولوجية والتّهوؤ بها . واعتماداً للتقرير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة "جوهانسبرغ، سبتمبر 2002" فيما يتعلّق بأنواع التنمية المستدامة والأهداف الأساسية من تحقيقها ، تكون الاستدامة البيئية في المجالات الحيوية على النحو التالي : الاستدامة البيئية

في مجال المياه : تهدف إلى ضمان الحماية الكافية للمستجمعات المائية والمياه الجوفية ، وموارد المياه العذبة وأنظمتها الايكولوجية ...

في مجال الغذاء : تهدف إلى ضمان الاستخدام المستدام والحفاظ على الأراضي والغابات والمياه والحياة البرية والأسماك وموارد المياه ...

في مجال الصحة : تهدف إلى ضمان الحماية الكافية للموارد البيولوجية والأنظمة الايكولوجية والأنظمة الداعمة للحياة ...

بمجال المأوى (السكن) والخدمات : تهدف إلى ضمان الاستخدام المستدام والمثالي للأراضي والغابات والطاقة

والموارد المدنية ...

في مجال الطاقة : تهدف إلى تخفيض الآثار البيئية للوقود الحفري ، عادي النطاق المحلي والإقليمي والعالمي ، والتوسع في تنمية استعمال الغابات والبدايل المتجددة الأخرى ...

في مجال التعليم : تهدف إلى إدخال البيئة في المعلومات العامة والبرامج التعليمية...

في مجال الدّخل : تهدف إلى ضمان الاستعمال المستدام للموارد الطبيعية الضرورية للنمو الاقتصادي في القطاعان الرسمي وغير الرسمي .

و عليه لم يعد مفهوم البيئة اليوم ذلك المفهوم الأحادي الضيق المضمون ، الذي يعني مجرد مكافحة التلوث بشئ أشكاله وصوره ، بل أضحي مفهوماً مركباً يستوعب الخيرات الجديدة التي أنتجتها الإنسانية في مختلف حقول العلم والمعرفة ، ويعالج جميع المسائل المتصلة بالحياة ، مثل حفظ الأنواع الحيّة ، واستثمار الموارد الطبيعية وغيرها من الأمور .

لذلك يعدّ البعد البيئي من أهم الركائز الأساسية التي تركز عليها التنمية المستدامة ولا غرابة في ذلك ، في أننا نجد تلازماً يكاد يكون مطلقاً بين مصطلحي البيئة والتنمية، فكثيراً ما رفع هذا الشعار في أكبر الملتقيات واللجان ، وعلى سبيل الذكر ، اللجنة العالمية للبيئة والتنمية «لجنة بروتلاند 1987» ، ومصطلحات المحاسبة الخضراء ، التي تعبّر عن ربط بين المحاسبة الاقتصادية والمحاسبة البيئية، وفي حقيقة الأمر نجد العديد من الدول التي اعتنقت مفهوم التنمية المستدامة ، الذي كان سابقاً يركّز على البعد البيئي ، وتطور تصوّر هذا المفهوم مع مرور الزمن ، وأصبح حالياً يركّز على التنمية المستدامة بوصفها عملية تشمل على أهداف اقتصادية وأخرى اجتماعية وبيئية . (23)

وعموماً تعتبر البيئة بمكوناتها من إنسان وحيوان ونبات وغيرها مجالاً رحباً للتأمل وميداناً خصباً للدراسة والتقصي ..

ثانياً : البعد الاقتصادي

يقرّ عامة علماء الاقتصاد ، متفقين في تحديدهم لموضوع علم الاقتصاد أحد فروع العلوم الاجتماعية ، بأنّه ذلك العلم الذي يبحث في السلوك الهادف للناس وهم ينشطون في محيطهم البيئي والاجتماعي ، كلّهم دأبّ على تخصيص الموارد النادرة ، وتكييفها باختيار أفضل الوسائل وتنويع البدائل المؤدية إلى خلق الثروة وشروطها وما يتصل بها من ظروف لإشباع حاجات الناس المتنامية باستمرار ، من أجل السيطرة على الطبيعة واعتباطاتها ، فإذا كان علم الاقتصاد هو علم الندرة ، فكيف يقبل المرء على الاختيارات الرّاشدة من أجل تلبية احتياجاته ؟ (24)

والعنصر الاقتصادي كأحد أهمّ الركائز الأساسية للتنمية المستدامة ، يستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حدّ ، والقضاء على الفقر ، من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل ، وبكفاءة .

ويشير مفهوم "الاحتياجات" الأساسية لفقراء العالم الذين ينبغي إيلاؤهم الأولوية الأولى .
ويحضرنا في هذا الشأن قولٌ شهيرٌ للرئيس الراحل "هواري بومدين" (رحمه الله) من على منبر هيئة الأمم المتحدة :«.. مهما كانت الروابط بين الناس ، سواء كانت عرقية أو دينية أو ثقافية أو غيرها .. فإنها سرعان ما تزول وتضمحل أمام ضربات البؤس والحرمان... ففي الوقت الذي أبان فيه الإنسان عن تفوّقه الخارق بصعوده إلى الفضاء والقمر ، ظهر عجزه جلياً أمام ضربات الفقر والحرمان ..» (25)

تبقى المحاولات والاجتهادات جارية سعياً لاجتثاث الفقر والقضاء على الجوع ، فهما من أصعب المشاكل الملقة على كاهل البشرية ، ولعلّ التنمية الزراعيّة والرّيفيّة المستدامة وتفعيلها للتخفيف من وطأة الحرمان هي المبتغى الذي من خلاله تتحقّق الكفاية الغذائيّة والعدالة الاجتماعيّة المكانية .

تتسم التنمية الزراعيّة والرّيفيّة بالاستدامة ، عندما تكون سليمة من النّاحية الايكولوجية وقابلة للتطبيق من النّاحية الاقتصاديّة ، وعادلة من النّاحية الاجتماعيّة ومناسبة من النّاحية الثقافيّة وأن تكون إنسانية تعتمد على نهج علمي شامل . وهي تعالج بحكم تعريفها قطاعات متعدّدة ، لا تشمل الزراعيّة فحسب بل تعدّاه إلى قطاعات المياه والطّاقة والصّحة والتنوّع البيولوجي .

وخلال السّنوات العشر التي مرّت منذ قمّة "ريو" عندما حدّد الفصل 14 الخاص بالتنمية الزراعيّة والرّيفيّة المستدامة في جدول أعمال القرن 21 لأوّل مرّة البرامج التدابير الرّامية إلى تعزيز الأمن الغذائي بطريقة مستدامة، ليتطوّر مفهوم التنمية ليشمل الاستدامة الاجتماعيّة والاقتصاديّة والمؤسّسية فضلاً عن الاستدامة البيئيّة ، ويعني ذلك أنّه لا بدّ للتنمية الزراعيّة و الرّيفيّة المستدامة بما في ذلك الغابات ومصايد الأسماك ، أن تلبي الاحتياجات الغذائيّة وغيرها من الاحتياجات البشريّة للأجيال الحاليّة والمقبلة . وأن توفّر فرص عمل لائقة ومستدامة ، وأن تحافظ على القدرات الإنتاجيّة والتّجديديّة لقاعدة الموارد الطّبيعيّة ، وتعزيزها حيثما يكون ذلك ممكناً ، والحدّ من التّعرض لنقص الأغذية ، وضرورة الاعتماد على الذات.

واعتماداً للتقرير التّنهائي لقمّة الأرض عن التنمية المستدامة "جوهانسبرغ، سبتمبر 2002 " فيما يتعلّق بأنواع التنمية المستدامة والأهداف الأساسيّة من تحقيقها ، تكون الاستدامة الاقتصاديّة في المجالات الأساسيّة على التّحوّليّ : الاستدامة الاقتصاديّة

في مجال المياه : ضمان إمداد كافي ورفع كفاءة استخدام المياه في التنمية الزراعيّة والصّناعيّة والحضرية والرّيفيّة.
في مجال الغذاء : رفع الإنتاجيّة الزراعيّة والإنتاج من أجل تحقيق الأمن الغذائي في الإقليم والتصدير .
في مجال الصّحة : زيادة الإنتاجيّة من خلال الرّعاية الصّحيّة والوقائيّة وتحسين الصّحة والأمان في أماكن العمل .
في مجال المأوى (السكن) والخدمات : ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء لموارد البناء ونظم المواصلات .
في مجال الطّاقة : ضمان الإمداد الكافي والاستعمال الكفء للطّاقة في مجالات التنمية الصّناعيّة ، المواصلات والاستعمال المنزلي .

في مجال التعليم : ضمان وفرة المتدربين لكل القطاعات الاقتصادية .
في مجال الدخل : زيادة في الكفاءة الاقتصادية وتحقيق النمو ، وتوفير فرص العمل في القطاع الرسمي .

إن الاستدامة الاقتصادية لا تتم إلا من خلال التركيز أساساً على مفهوم البيئة الاقتصادية وذلك من خلال الهيكل الاقتصادي العام للدولة ونمط توزيع الثروة الاقتصادية، والتحويلات الاقتصادية ونمط السوق والمالية العامة للدولة ومدى سلامتها ، وكذلك معدلات التوظيف بالنسبة للسكان ومستويات معيشتهم فالتفكير في الاستدامة والرعاية بين الأجيال ، يتطلب ضمان ألا يقل تدفق الاستهلاك مع مرور الوقت ، ذلك يتوقف على التغيير في رصيد الأصول أو الثروة مع مرور الوقت ، كما أن هناك ما يميز بين نوعين من القيود على النمو ، النوع الأول قيود ضعيفة على النمو ، والتي يطلق عليها اسم «الاستدامة الضعيفة» ، والتي تفترض أن الأصول قابلة للإحلال فيما بينها تماماً ، أما النوع الثاني فهي القيود القوية على النمو التي تعرف باسم «الاستدامة القوية» ، والتي تؤكد أن الأصول ليست قابلة تماماً في الإحلال فيما بينها ، لأن بعض الأصول الطبيعية أو بعض الوظائف التي تؤديها هذه الأصول ، مثل دعم الحياة العالمية لا يمكن استبدالها بغيرها . (26)

ثالثاً: البعد الاجتماعي

إن البعد الاجتماعي يتطلب تحليل البيئة الاجتماعية للتركيز على الهيكل الاجتماعي ومستويات التعمير ، والمنظومة الصحية وآفاقها ، والتنظيمات الاجتماعية وكذا نظم التعليم ، دون نسيان جانب الاستعمال التقني وأثره على المجتمع ، ولعل مشاكل البطالة والفراغ وكيفية اكتساب المعرفة ، والوصول إلى مستوى معيشي لائق ، والعيش حياة طويلة وصحية بأمل حياة أكبر، هي من أهم المشاكل على الإطلاق التي تواجه كل عمليات التنمية في البلدان .

العنصر الاجتماعي يشير إلى العلاقة بين الطبيعة والبشر ، وإلى التهوض برفاه الناس ، وتحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية والتعليم الأساسية ، والوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن ، واحترام حقوق الإنسان ، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة ، والتنوع ، والتعددية ، والمشاركة الفعلية للقواعد الشعبية في صنع القرار ، فهي تنمية تهدف إلى تحقيق تنمية اجتماعية بين جميع فئات المجتمع .

وفي سياق هذا الموضوع على اعتبار أن الركيزة الاجتماعية لم توفى حقها كما ينبغي ، مقارنة بالاستدامتين الاقتصادية والبيئية ، فإننا نجد أن التنمية الاجتماعية - ولو كانت أشمل بكثير - تقترب لتلامس كثيراً مفهوم التنمية البشرية المستدامة .

فالتنمية البشرية المستدامة هي نظرية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية تجعل الإنسان منطلقها وغايتها ، وتعامل مع الأبعاد البشرية والاجتماعية باعتبارها العنصر المهيمن . (27)

وتنظر للطاقت المادية باعتبارها شرط من شروط تحقيق التنمية ، فهذه التنمية هو خلق بيئة تمكن الإنسان

من التمتع بحياة طويلة وصحية وخلاقة، فالتنمية البشرية المستدامة منظور يتناول التنمية بطريقة تُعنى بكيفية توزيع ثمارها بالآثار الاجتماعية والبيئية، لذلك يعتبر الاقتصادي "آمارتا يسن" : « أن المضمون الحقيقي للتنمية هو الحرية، سواء تعلّق الأمر بالحرية بمعناها السّلي كالحرية من الفقر مثلاً أو الحرية بمعناها الإيجابي كحرية المرء على اختيار نوع الحياة التي يرغب فيها » . (28)

كما أن عناصر التنمية البشرية المستدامة تتمثل فيما يلي :

- الإنتاجية أو القدرة البشرية على القيام بنشاطات منتجة وخلاقة .
- الاستدامة أو عدم إلحاق الضرر بالأجيال القادمة ، سواء تعلّق ذلك بسبب استنزاف الموارد الطبيعية أو بمشكلة تلويث البيئة أو بعبء الديون العامة التي تتحمّل عبئها الأجيال اللاحقة .
- المساواة وتساوي الفرص المتاحة أمام كلّ أفراد المجتمع على اختلافهم .
- التمكين للإنسان ، فالتنمية تتمّ بالناس أساساً وليس فقط من أجلهم ، حيث أن «الناس هم الثروة الحقيقية للأمم» .

وقد حدّد برنامج الأمم المتحدة بشكل خاص ، عدّة مقاييس للتنمية الإنسانية من أهمها :

- العيش حياة طويلة وصحية .

- اكتساب المعرفة .

- الوصول إلى الموارد اللازمة لمستوى معيشي لائق .

كما طوّر خبراء البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة مقاييس لقياس التنمية البشرية تنحصر في :

- العمر المتوقع عند الميلاد بحيث يتمّ تحقيق بُعد الحياة الطويلة والصّحية .

- نسبة البالغين القادرين على القراءة والكتابة .

- مجموع نسب الالتحاق بمستويات التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي ، فهما يمثلان بُعد المعرفة .

- الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد مُقاساً بالدولار الأمريكي ليكون مؤشراً بديلاً يبيّن الموارد المطلوبة لمستوى معيشي لائق . (29)

- مؤشّر مشاركة النساء في الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

واعتماداً للتقرير النهائي لقمة الأرض عن التنمية المستدامة (جوهانسبرغ، سبتمبر 2002) فيما يتعلّق بأنواع

التنمية المستدامة والأهداف الأساسية من تحقيقها ، تكون الاستدامة الاجتماعية في المجالات الخاصة على النحو التالي : الاستدامة الاجتماعية

في مجال المياه : تهدف إلى تأمين الحصول على المياه في المنطقة الكافية للاستعمال المنزلي والزراعة الصغيرة للأغلبية الفقيرة .

في مجال الغذاء : تهدف إلى تحسين الإنتاجية وأرباح الزراعة الصغيرة ، وضمان الأمن الغذائي المنزلي .

في مجال الصحة : تهدف إلى فرض معايير للهواء والمياه والضوضاء لحماية صحة البشر وضمان الرعاية الصحية الأولية للأغلبية الفقيرة .

في مجال المأوى (السكن) والخدمات : تهدف إلى ضمان الحصول على السكن المناسب وبالسعر المناسب ، بالإضافة إلى الصرف الصحي ، والمواصلات للأغلبية الفقيرة .

في مجال الطاقة : تهدف إلى ضمان الحصول على الطاقة الكافية للأغلبية الفقيرة خاصة بدائل الوقود الخشبي وتعميم الكهرباء .

في مجال التعليم : تهدف إلى ضمان الإتاحة الكافية للتعليم للجميع من أجل حياة صحيّة ومنتجة .

في مجال الدخل : تهدف إلى دعم المشاريع الصغيرة وخلق الوظائف للأغلبية الفقيرة في القطاع غير الرسمي .

وحقيقة يرسم جلياً البعد الاجتماعي للاستدامة كأحد ركائز التنمية المستدامة ككل ، على اعتبار أنه لا يمكن بأي حال من الأحوال عزل العملية التنموية خارج الوسط الاجتماعي ، مما يُنشئ نوعاً من المواجهة الشرسية بين النية المسبقة في التنمية من جهة ، وبين التحديات التي يفرضها الواقع المعيشي بكل إفرازاته وتراكمتها من جهة ثانية. فالبطالة التي تنخر كيان الدول خاصة الفقيرة منها ، والأمراض على أنواعها ، والتهميش والإقصاء الذي تواجهه المرأة في البلاد المتخلفة ، والأمية ورداءة الأنماط التعليمية ، وتسوّل الأطفال ، وظاهرة العنوسة ، ونسبة الوفيات المرتفعة عند الأطفال وغيرها من المعضلات الشائكة تجعلنا أمام تحدي كبير ، لا يمكن التغاضي عنه أبداً ، فالإنسان رأس مال هاته الحياة وسيدها ، فالاستدامة الاجتماعية مطلب إنساني غاية في التبل ، وأتذكر هنا مقولة لأحد كبار المثقفين العرب حينما قال : " تباً في هاته الحضارة التي تسعى لسعادة الفرد فتقتله " ، في تساؤل جدي عن اللاتوازن والمنطق المقلوب ، فعندما تحاول دول - تسمى نفسها ببلاد الحرية والعدالة المطلقة - أن ترمي بأطنان القمح والمثونة في أعماق المحيطات حتى تحافظ على استقرار سعره في الأسواق الدولية ، حينها يكون جزء كبير من البشر يموتون جوعاً !

2-مقومات قدرة الاقتصاد الجزائري على الانطلاق

يعتقد الكثير من الخبراء الاقتصاديين أن الانفجار الاجتماعي الذي شهدته الجزائر خلال السنوات القليلة الماضية على خلفية تردي الأوضاع الاقتصادية كان متوقفاً منذ فترة طويلة . كما أن احتمالات استمراره وتوسعه لا تزال قائمة أيضاً ، فحالة الركود التي يعاني منها الاقتصاد طالت جميع القطاعات المختلفة ، مخلفة ورائها أكثر من نصف الشعب في فقر مدقع ، على الرغم من توفر العديد من المعطيات التي كانت تؤشر باتجاه تحسّن الأوضاع الاقتصادية ، ومنها ارتفاع أسعار النفط على الخصوص ، وتُظهر البيانات والتقارير الاقتصادية المختلفة ، لأغلب الجهات الوصية ، سواء كانت محلية أو دولية ، أن الاقتصاد الجزائري ، سجّل بداية من عام 2004 مجموعة من المؤشرات الإيجابية قياساً بالأعوام السابقة ، يمكن أن تُعتمد كقاعدة انطلاق صلبة ، ما من شأنه أن يحدث الوثبة المرجوة ، وعلى سبيل الذكر، نورد أهمها :

أولاً : تراجع المديونية الخارجية وارتفاع احتياطي العملات الأجنبية .

مؤشرات واقع التنمية في الجزائر تُبشّر بالخير ، فعلى لسان رئيس الحكومة الجزائرية (30) مثلاً ، فإنّ الناتج الداخلي الخام بلغ 101 مليار دولار، ووصل الدخل الفردي الخام إلى 3100 دولار ، مع نسبة تضخم لا تتعدى 1.6 % ، ومستوى استثمار بلغ أكثر من 1200 مليار دينار ، بما يعادل 16 مليار دولار ، كما يقدر احتياطي الصرف إلى غاية أكتوبر 2005 أكثر من 55 مليار دولار ، مقارنة بـ 43.1 مليار دولار نهاية عام 2004 . كما أوضح رئيس الحكومة الجزائرية بشأن عنكبوت المديونية ، الذي جعل الجزائر تدفع في عشر سنوات ما بين (1985 - 2005) ما لا يقل عن 117.9 مليار دولار من المديونية، منها حوالي 84 مليار دولار تسديد أصل الدين الخارجي ، في حين كلفت الفوائد الباقي، أي بما لا يقل عن 34 مليار دولار ، وإستراتيجية الجزائر للتسديد المسبق للمديونية جعلها تنخفض إلى مستوى 15.5 مليار دولار، مع نهاية شهر فبراير 2006 . والجزائر قيد التسديد المسبق لكل القروض متعدّدة الأطراف ، ممّا جعلها تربح ما بين 1 و 2 مليار دولار . وفي نفس السياق وبعد زيارة الرئيس الروسي " بوتين " في شهر مارس من: عام 2006، وإبرام صفقة الأسلحة ، مكّن من تسوية ملف الديون الروسية على الجزائر ، والمقدرة بـ 4.7 مليار دولار مقابل شراء سلع وخدمات ، ممّا سمح للجزائر بأن تطلب رسمياً من 'نادي باريس' تسديداً مسبقاً لكل المديونية العمومية ، التي أُعيد جدولتها (حوالي 8 مليار دولار) ، ومن المتوقع كذلك القيام بنفس الإجراء مع 'نادي لندن' قصد التسديد المسبق للديون التجارية ، التي أُعيدت جدولتها ، والمقدرة بـ 1 مليار دولار .

والجدول التالي يوضّح تطور المديونية الجزائرية من سنة (2000-2004) كأهم المؤشرات المالية للجزائر عام 2004 .

جدول رقم(01):تطور أهم مؤشرات المديونية الجزائرية من عام 2000 إلى غاية 2004 .

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
مديونية 'مليار دولار'					
مديونية محلية	15.5	14	13.6	14.3	/
نسبة مديونية محلية/ناتج محلي خام %	29	25.5	24.3	21.7	/
مديونية خارجية عمومية	20.3	18	18.1	18.7	/
نسبة المديونية الخارجية العمومية / الناتج المحلي الخام %	38	32.8	32.3	28.3	/
مجموع المديونية الخارجية	25	22.3	22.54	23.2	19.5
نسبة المديونية الخارجية / الناتج المحلي الخام %	46.82	40.69	40.32	35.02	24.7
نسبة خدمة الديون / الصادرات %	20.3	22.8	22.6	17.9	16.1
احتياطي الصرف 'مليار دولار'	11.9	17.96	23.11	32.9	42.3
الاحتياطي / أشهر استيراد	15.3	22.5	23	29.7	28.8
ميزان المدفوعات 'مليار دولار'	7.6	6.2	3.6	7.6	12

المصدر : تقرير صندوق النقد الدولي - F M I - لسنة 2004 .

ثانيا : ارتفاع في الناتج المحلي .

قُدرت فوائض السيولة التقديرية لدى البنوك بحوالي 400 مليار دينار في سنة 2004 ، كما عرف الناتج المحلي الخام ارتفاعا بنسبة 5.2 % في نفس السنة .وبما أن قطاع المحروقات يحتل الريادة في النشاط الاقتصادي ، فقد حقق ما نسبته 46 % من إجمالي القيمة المضافة للقطاعات عام 2004 ، حيث يغطي هذا القطاع حوالي 92.1 % من صادرات السلع والخدمات ، وتمثل الجباية البترولية ثلثي (3/2) من

إيرادات الميزانية ، كما قدّرت نسبة التضخم 2.2 % في نفس السنة ، علماً أنّ قيمة الصادرات خارج المحروقات بلغت ما نسبته 666 مليون دولار عام 2004 ، إلاّ أنّه رغم هذه المؤشرات التي تدعو إلى التفاؤل ، إلاّ أنّ نمطية الاقتصاد الجزائري لم تتغيّر ، فالفوائض المحققة في الميزان التجاري ، كانت في الحقيقة تعود إلى سبب واحد متوقع ، وهو ارتفاع أسعار النفط والغاز في الأسواق الدولية ، ممّا يفسّر اعتماد الاقتصاد الجزائري على أحادية المنتج المتمثّل في النفط كسلعة إستراتيجية ، فالنفط والغاز مازالا يشكّلان نسبة تزيد عن 82.96 % من مجموع الصادرات الوطنية ، وهذا ما كان يفسّر حقيقة فشل التجربة التنموية في الجزائر خاصّة في الفترة الممتدة (1970-1990) ، التي تعود إلى الاستخدام السيئ ، عن دراية أو غير دراية للرّيع الطاقوي في عملية التراكم وإعادة الإنتاج . لذا يستوجب التعجيل في إيجاد بدائل أخرى إنتاجية ، وقطاعات ثروة أخرى ، فالتراكم الناتج عن الرّيع البترولي لا يمكن اعتباره بأي حال من الأحوال إنتاج حقيقي ، لأنّه يرهن أداءات الميزانية خارج حدود الوسط الاقتصادي الطبيعي ، بمعنى علاقة سعر النفط في الأسواق العالمية ومعدّل الناتج المحلي الخام ، ومن ثمّ مستوى الانتعاش الاقتصادي ، فالعملية الإنتاجية كلّ متكامل يتطلّب بالضرورة استخدام كامل عناصر الإنتاج استخداماً متناسقاً ومتناغماً ، ولمزيد من الشرح والإيضاح ، نستعرض الجداول التالية (في الصفحات الموالية) المتعلقة بأهم المؤشرات المالية لحالة الاقتصاد الجزائري في الفترة الممتدة من عام 2000 إلى سنة 2004 :

جدول رقم (02) : يوضّح تطوّر الناتج الداخلي الخام للجزائر - حسب الأسعار الجارية - في الفترة الممتدة بين (2000-2004) الوحدة : مليار دينار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
- الإنتاج الداخلي الخام (PIB)	4123.5	4260.8	4537.7	5264.2	6112.0
- الإنفاق الداخلي الخام	3244.0	3640.6	4091.1	4501.4	5191.0
- الاستهلاك	2274.3	2472.3	2688.4	2902.4	3238.0
- العمومي	560.1	624.6	700.4	777.5	885.5
- الخاص	714.2	1847.7	1988.0	2124.9	2352.5
- الاستثمار الخام	969.7	1168.3	1402.7	1599.0	1953.0
- الادخار الداخلي الخام	1849.2	1788.5	1849.3	2361.8	2874.0
- الإنتاج الوطني الخام (PNB)	3948.3	4137.6	4363.0	5074.2	5891.6

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ONS ، مصالح التخطيط ، سنة 2005.

جدول رقم : 3 يوضح التوزيع القطاعي للناتج الداخلي الخام للجزائر - حسب الأسعار الجارية - في الفترة الممتدة بين (2004-2000)

الوحدة : مليار دينار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
- قطاع المحروقات	1616.3	1443.9	1477.1	1873.2	2319.0
- قطاعات أخرى	2239.4	2514.0	2683.1	2987.9	3353.7
- الفلاحة	346.2	412.1	417.2	510.0	561.0
- الصناعات الخفيفة	290.7	312.7	325.9	344.9	369.7
- البناء والأشغال العمومية	335.0	358.9	409.9	446.6	506.4
- مصالح خارج الإدارة العمومية	842.7	958.1	1031.0	1133.2	1281.6
- مصالح الإدارة العمومية	424.8	472.2	499.1	553.2	635
- حقوق ورسوم على التصدير	267.8	302.9	377.5	403.1	439.3
- الناتج الداخلي الخام (PIB)	4123.5	4260.8	4537.7	5264.2	6112.0

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ONS ، مصالح التخطيط ، سنة 2005.

جدول رقم:4 جدول يوضح وضعية ميزان المدفوعات للجزائر في الفترة الممتدة بين (2000-2004)

الوحدة : مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004
- الرصيد الخارجي الجاري	8.93	7.06	4.37	8.84	11.12
- الميزان التجاري	12.30	9.61	6.70	11.14	14.27
- الصادرات	21.65	19.09	18.71	24.47	32.22
- قطاع المحروقات	21.06	18.53	18.11	23.99	31.55
- قطاعات أخرى	0.59	0.56	0.61	0.47	0.67
- الواردات	-9.35	-9.48	-	-	-
- الرصيد الإجمالي	7.57	6.19	3.66	7.47	9.25

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ONS ، مصالح التخطيط ، سنة 2005.

ثالثا : مؤشّر الاستقرار السياسي والأمني .

مصدقا لقوله تعالى في سورة قريش : «الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ» ، فإن التنمية والكفاية الاقتصادية لا تتم - بأي حال من الأحوال - إلا ضمن شرط جوهري وهو الأمن والاستقرار ، وسيادة دولة القانون .

الجزائر بلدٌ قدّر الله له سبحانه وتعالى ، نصيباً من الحن والأزمات ، فبعد عشرية سوداء (تشقّى فيها الصديق قبل العدو) ، واجهت الجزائر بمفردها آفة خطيرة ، أصبحت بعد ذلك تكتسب صفة العالمية ، وبعد أن كانت الجزائر محل سخرية واستصغار ، صارت مرجعاً عالمياً تعود إليه أعنى الدول في العالم ، طالبة المشورة والرأي ، كلّها أملٌ في أن تتمكّن من التخلص من براثن ما يُعرف الآن بظاهرة الإرهاب .. وشيء للجزائر أن تدفع فاتورة غالية الثمن ، مازالت آثارها عالقة بالنفوس والمكان لحد الساعة . وحقيقة لا ينكرها إلا جاحد ، أنّ الأمن والاستقرار عادا بشكل جلي لهذا الوطن العزيز ، خاصة في هاته الفترة الزاهية - أدامها الله - من هذا الحكم الراشد بإذن الله .

كما أنّ مسألة سيادة القانون والمعرفة المسبقة لطبيعة العلاقة بين المواطن والدولة من الأهمية بما كان ، بحيث

تؤثر ليس فقط على الاستقرار السياسي والاجتماعي ، بل حتى في تشكيل 'حسن المواطنة' .
إنّ عدم تطبيق القوانين على جميع رعايا الدولة يؤلّد شعورا بالخطوة لدى البعض ، تجعل تصرفاتهم كيفية تابعة لمزاجهم الشّخصي في الزّمان والمكان مادام القانون لا يطأهم ، وشعورا بالظلم لدى الآخرين لأنّهم غير متساوين في المواطنة ، ويشعرون بالإقصاء والتهميش .
كما أنّ ظاهرة تهريب الأموال خارج أي بلد وكذلك كثافة الهجرة ، تفسران جزئياً على الأقل ، بعدم احترام القوانين وعدم تطبيقها بالتساوي بين أفراد المجتمع الواحد . كما يمكن تفسير عدم إقدام أصحاب الأموال من الوطنيين والأجانب على استثمارها في البلد ، بعدم تطبيق القوانين بدقة .
وعليه نعتقد أنّ سيادة القانون تُعدّ مؤشراً على الاستقرار السياسي في أي بلد ، أكثر بكثير من استقرار أنظمة الحكم وعدم حدوث الانقلابات ، كما تعدّ أحد العوامل المساعدة في زيادة التّمو ورفع مستوى الرّفاهية في أي بلد كان .

تحدّيات العملية التّنموية في الجزائر .

وفي تطّلع إلى المستقبل ، نجد أنّ الجزائر لا تزال تواجه فعلاً تحدّيات حقيقية تتعلّق بالتنمية وتقف حجرة عثر أمام كل الجهود المبذولة لتحسين الوضع ورفع الغبن وتصحيح المسار ، وإن اختلفت العوائق وتعدّدت التحدّيات ، إلّا أنّ ذلك لا يمنعنا من أن نختصر أهمها فيما يلي :

أولاً : العائد التّفطي وأثره على الأداء الاقتصادي .

لأنّ قطاع المحروقات هو جوهر الاقتصاد الجزائري ، فقد تشكّل الأداء الاقتصادي منذ استقلال الجزائر بدرجة كبيرة معتمداً على تحركات أسعار البترول ، وسوف يستمر تشكيل احتمالات التّمو في المستقبل بالتطورات التي تحدث في قطاع المحروقات ، وستتقرر كفاءة توسّط الحكومة بشأن عائدات المحروقات إلى حدّ كبير أثر التّغيرات في هذه العائدات على بقية الاقتصاد، وهذا ما من شأنه أن يرهن حظوظ التّقدم والاستقرار (تبعاً لما تمّ استعراضه في الجدول السّابق) .

ثانياً : مكانة القطاع الخاص في تفعيل التنمية .

تملك الجزائر إمكانيّة هائلة لتحقيق نمو سريع في القطاع غير البترولي ، ويلزم ذلك توفير بيئة تساند الأعمال بدرجة أكبر ، لدعم تنمية القطاع الخاص الناشئ ، وهو الدّعم الرّئيسي في إستراتيجية تحقيق نمو مستدام وتوليد العمالة ولعلّ أبلغ وصف في هذا المجال ، هو ما اعتبره السيّد "أندرو جيفريس" (31) بأنّ تأهيل الاقتصاد على كلّ المستويات وتحرير كلّ الهياكل الاقتصادية ، ودعم القطاع الخاص والإسراع في الخصخصة، كلّها خطوات إستراتيجية لا بدّ للجزائر القيام بها من أجل تطوير اقتصادها .

كما ألح السيد "أندرو جيفريس" الذي أشرف على إعداد أول دليل للاستثمار في الجزائر (إميرجينغ ألبيريا - emerging algeria 2006) (32) على أنه إضافة إلى ما سبق ذكره ، فإن الجزائر بحاجة إلى إعادة النظر بصفة جذرية في القوانين الاقتصادية السارية المفعول ، والسهر على تطبيقها ، كما يجب عليها أن تدعم قطاعي النقل والجمارك ، اللذين أصبحا عائقاً في تطور الاقتصاد وسيره الحسن . وعلى حدّ تعبير وزير المساهمة وترقية الاستثمار السيد "حميد تمار" ، فإن الجزائر قد نجحت في رسكلة مداخيل النفط التي سجّلت نمواً كبيراً منذ سنة 2000 ، بطريقة جيّدة عكّسها الارتفاع المتواصل من سنة إلى أخرى في نسب النمو الاقتصادي ، والتي قدّرت بـ 5.5 % كمعدل منذ سنة 2001 ، علماً أنّ برنامج تعزيز النمو ، الذي وضعه الرئيس يسمح ببلوغ نسبة نمو في حدود 8 % سنة 2008 . (وهي النسبة المطلوبة لتفعيل عملية التنمية بطريقة سليمة) ، مع الإشارة في هذا المجال إلى قرار السيد الرئيس "عبد العزيز بوتفليقة" بشأن تخصيص صندوق خاص لتنمية منطقة الهضاب العليا ، من حيث أنّ قانون مالية تكميلي سيتمّ سنّه في السنة الجارية (2006) بخصوص هذا الصندوق ، وكذا نظيره لتنمية مناطق الجنوب .

إضافة إلى أنّ الإنفاق العمومي في الجزائر ومنذ عام 2000 بلغ مستوى قياسي غير مسبوق ، ولم تعرفه حتى بعض الدول الغنية - منها ماليزيا على سبيل المثال - ، حيث سيبلغ حجم الاستثمارات العمومية إلى غاية سنة 2010 أزيد من 104 مليار دولار ، وهذا دليل على نجاح الجزائر في رسكلة مداخيلها من النفط حسب ما أكده القائمون على شؤون الاقتصاد الجزائري . كما أوضح وزير المساهمات وترقية الاستثمارات (33) بخصوص نتائج برنامج الخوصصة الذي يشمل حوالي 1200 مؤسسة ، أنّ الانطلاقة الفعلية للبرنامج تمتّ خلال السداسي الثاني من السنة الفارطة (2005) ، موازاةً مع تأكيده إنجاز عمليات لخوصصة 272 مؤسسة - بطريقة كاملة أو جزئية أو شراكة - منها 31 مع شركاء أجنب ، و124 لخواص وطنيين ، و81 لمجموعة من الأجراء ، وكذا إبرام 37 عملية شراكة أغلبها (21 عملية) مع شركاء أوروبيين .

عموماً مازالت السيطرة الكبيرة للقطاع العام على النشاط الاقتصادي ، ومردّد ذلك يعود بالتأكيد إلى الكمّ الكبير من الحواجز الإدارية والمعوقات القانونية ، في ظلّ وجود نظام قانوني وقضائي غير فعال في هذا النطاق ، إلّا أنّنا نلمس النية الحسنة - ولو بحركة بطيئة - نحو تقليص حواجز الاستثمار وإعادة تشكيل وتفعيل الإصلاحات الهيكلية المتجمدة ، ممّا يضعنا أمام تحدّي ضروري وصريح بالنسبة للمستقبل في تشكيل معالم الاستثمار (السوق) الجزائري مستقبلاً ، من خلال تحسين كفاءة إدارة الشركات ، وزيادة المنافسة الاقتصادية القانونية ، وخصخصة البنوك وتفعيل دور كلّ من قطاع الجمارك ومصالح الضرائب .

ذلك تأكيداً لما أشار إليه السيد "تمار" أنّ الاقتصاد الجزائري انطلق فعلاً سنة 2005 ، ولا مجال للخطابات القديمة ، داعياً المحلّلين الاقتصاديين إلى النظر للواقع الجديد . (33)

ثالثا : تأهيل وتحسين مستوى الخدمة العامة .

أصبحت جوانب ضعف النظام التعليمي ظاهرة وجلية ، وذلك من خلال سياسات الكم على حساب الكيف وهو قطاع يفتك جزء هاماً من الميزانية ، مما يعدّ تحدياً متناهماً من خلال الطلب المتزايد على التعليم في شتى مراحله ، على الرغم من أنّ الجزائر تقترب من الوفاء بالكثير من الأهداف الإنمائية للألفية في قطاع التعليم . والتحديات تبقى قائمة في مجالات حيوية كثيرة ، خاصة فيما يتعلق بتحسين الحصول على الخدمات الصحية ، إلاّ أنّه يلزم تطبيق إصلاحات لتحسين فاعلية وكفاءة ونوعية تقديم الخدمات ، وتشمل تحديات التحول الديمغرافي السريع ، وانتشار الأمراض المزمنة والمعدية ، وعدم كفاءة الخدمات الوقائية بالنسبة للصحة ، خاصة فيما يتعلق بصحة المرأة والطفل ، وفيما يتعلق ببرامج المساعدات الاجتماعية ترتبط المشكلات الرئيسية بآلية الاستهداف غير المنافسة وأنظمة المراقبة ، كما تواجه أنظمة التأمين مهمة شاقة لتحقيق الاستدامة المالية بسبب انكماش الاشتراكات وزيادة المنافع ، ولا يزال الحصول على خدمات الإسكان والمياه والصرف الصحي حاسماً أيضاً ، ويؤثر بصفة رئيسية على الطبقة المتوسطة والفقراء ، الذين يعيشون تحت درجة الفقر المتعارف عليه دولياً حسب الأرقام الصادرة عن البنك الدولي .

وتؤكد الدراسات الإستشرافية أنّ الجزائر بحاجة إلى أكثر من 20 مليار دولار لحل مشكلة الفقر حتى عام 2008 ، أمّا مشكلة البطالة فلا تقلّ خطورة عن مشكلة الفقر بل تعتبر بحدّ ذاتها من مصانع توليد الفقر في المجتمع ، حيث أنّه سجّل في سنة 2000 لوحدها نسبة 29.5 % بطالين من فئة منتجة تزيد عن 8 ملايين و852 ألف ، أمّا سنة 2004 فمن 9 ملايين و780 ألف من الفئة المنتجة كانت نسبة البطالين تزيد عن 17.7 % (34)، وهي نسب متراجعة عموماً لكنها تبقى مخيفة نظراً إلى تراكمها من جهة وإلى صعوبة مهمّة القدرة على امتصاصها بنسبها المتراكمة من جهة ثانية .

رابعا : تحديات استغلال الإمكانيات الإنتاجية وتفعيل خطة الإنعاش .

نعلم أنّ الجزائر تمتلك إمكانيات هامة في المجال الاقتصادي ، سواء تعلّق الأمر بإمكانيات الهياكل القاعدية والبنية التحتية ، أو غيرها من الإمكانيات الإنتاجية القطاعية (صناعة ، فلاحية ، ري ، ...) أو ما تعلّق بمجال التجارة الخارجية ، وقطاع الخدمات وغيره من المجالات الفاعلة ، فضلاً عن الإمكانيات البشرية (وهي الأهم) من كوادر فنية وإطارات مؤهلة في جميع فروع مجالات الاقتصاد .

فالإمكانيات الإنتاجية المتاحة سواء تمثّلت في الإمكانيات الإنتاجية في الهياكل القاعدية الممثلة أو البنية التحتية أو في جهاز الإنتاج لقطاعات النشاط ، حيث تتوفر الجزائر عموماً على :
-مناطق صناعية مهيأة على مستوى كلّ ولاية .

-مناطق خاصة بالحروقات 4000 هكتار (أكثر من نصفها مهيأة) .
-شبكة طرق تقدّر بحوالي 107 384 كلم منها أكثر من 74 ألف كلم معبّدة (مشاريع الطريق السريع شرق غرب ، والطريق السيار شمال جنوب قيد الإنجاز) ، إضافة إلى سدود مهمة ، بطاقات تخزين هائلة ، وأخرى جاري إنجازها .

-شبكة سكة حديدية تفوق 4000 كلم ، ومشاريع مسطرة قيد الإتمام .
-نقل بحري - مقبول عموماً - على امتداد خط ساحلي يفوق 1200 كلم ، يتواجد حوالي 40 ميناء منها 11 ميناء للصيد والتجارة والحروقات ، وميناءين مختصين في الحروقات (سكيكدة في الشرق ، وأرزيو في الغرب) تهم بتصدير الحروقات والصناعات البتر وكيمياوية ، وتسجيل مشاريع إنجاز موانئ جديدة ، وتوسيع بعض الموانئ المتوفرة ، وإنجاز حاويات بسعة 1000 وحدة سنوياً ، إضافة إلى مشروع ميناء 'جنجن' الكبير ، ومحاولة فتح خطوط للتقل البحري الداخلي (قصد فك الاختناق والازدحام الحاصل بالطرق البرية لأهم المدن الساحلية) .

- أما التقل الجوي فتتوفر الجزائر على ما يزيد عن 35 مطار ، منها 13 ترقى للمقاييس الدولية ، ومشروع توسيع مطار الجزائر الكبير (مطار هواري بومدين الدولي) الذي يشهد اللّمسات الأخيرة في إنجازها ، وجاري تحديث الأسطول الجوي الجزائري ، في محاولة شراء طائرات عملاقة تجارية ومدنية .
-هياكل طاغوية متميزة (أربح ورقة في يد الجزائر) ، من خلال مصادر هامة للطاقة ومصانع للتكرير ، قدرة الطاقة الكهربائية المنجزة أكثر من 7000 ميغاوات ، أصبحت التغطية الكهربائية الفضائية تعادل حوالي 96% من المنازل ، تستفيد من خدمات الشبكة الكهربائية.

-قطاع الطاقة شهد شراكة 'سوناطراك' لأكثر من 30 شركة أجنبية من مختلف دول العالم .
-قطاع مناجم مهياً لكنّه يشهد ركود في الآونة الأخيرة ، لأنّه يمثّل أقل من 3 % من الناتج المحلي الخام (مصادر هامة لأغلب المعادن المعروفة من حديد ، فوسفات ، ذهب ، ...) .

-أما المجال الفلاحي فهو يشهد مؤخراً انتعاشاً متواضعاً ورجوعاً نسبياً ، بحيث تقدّر المساحة الصالحة للزراعة بأكثر من 8 ملايين هكتار مستغلة منها 7.5 مليون هكتار ، وذلك ما يعادل نسبة لا تزيد عن 3 % من مساحة الجزائر (وهذا أمر غير معقول تماماً ، بالنظر إلى علاقة الإنسان الجزائري بالفلاحة تاريخياً) .

-أما جهاز الإنتاج ، وإن تعددت أشكاله فهو يشكو ركوداً وطميشاً ، عدا الأنماط المتعلقة بقطاع الحروقات ، حيث كشفت الإحصائيات الخاصة بالوضع الاقتصادي في الفترات السابقة ، 2000 ، 2001 ، 2002 ، عن استمرار تراجع القطاع العمومي مع تسجيله نسب نمو سالبة بين 0.6 % و 07 % ، مع استمرار انتعاش القطاع الخاص ، الذي حقق نمواً إيجابياً يزيد عن 4.5 % .

أما عن التجارة الخارجية (35)، فمنذ الاستقلال تبنت الجزائر مبدأ الحماية التجارية، حيث تحتكر الدولة

القطاع معتمدة على نظام الحصص ، والحوافز التعريفية الجمركية ، مع مراقبة الصرف ، فكان من الضروري إدخال تعديلات وإعادة دفع التجارة الخارجية نحو الانتعاش خاصة مع صدور قانون المالية لسنة 1990 ، وصدور القانون 37-91 الذي جاء نتيجة المفاوضات مع صندوق النقد الدولي ، والذي من خلاله تم اعتماد مبدأ تحرير التجارة الخارجية ، أما عن تشكيلة الصادرات فتألف على الخصوص من المنتجات البترولية وشبهاتها، مما يعرض الميزان التجاري إلى خطورة الصدمات الخارجية المحتملة .

** صدور القانون 90-16 للمرسوم 63، الصادر في 20 أوت 1990 عن وزير التجارة .

وكما هو معروف فيما يتعلق بتشكيلة الواردات ، فهي على الخصوص واردات للوسائل الصناعية والإنتاجية ، ووسائل التجهيز ومواد استهلاكية غير غذائية (كالأدوية على الخصوص) ، ومواد غذائية مختلفة، وما دمن بصدد الحديث عن فاتورة الغذاء ، فإنه حسب آخر الإحصائيات التي كشفت عنها مصالح الجمارك الجزائرية ، فضلاً عن الهيئات الدولية مثل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للزراعة ، فإن الجزائر تعدّ من ضمن الدول العشر الأولى عالمياً في مجال استيراد القمح ، وضمن مجموعة الدول الخمسة عشر المستهلكة لهذه المادة ، والجدول التالي يوضح الكميات والمبالغ أهم الدول الممونة للجزائر بالقمح عام 2004 .

جدول رقم(05): جدول يوضح أهم الدول الممونة للجزائر بالقمح الصلب عام 2004 .

الدول	الكمية ' بالطن '	القيمة ' بالدولار '
فرنسا	1.184.665	245.783.373
كندا	539.661	113.424.380
الولايات المتحدة	333.178	78.966.966
المكسيك	228.382	56.838.703
البرازيل	181.456	37.941.315
الأرجنتين	156.648	32.395.280
ألمانيا	155.278	26.347.638
إيطاليا	140.229	32.244.748
المجموع	2.919.497	623.942.403

المصدر : الديوان الوطني للإحصائيات ONS ، سنة 2005.

خاتمة :

إنّ الشعوب القديمة بصورة عامّة ، والعربية على الخصوص ، افتقدت المفهوم الشّامل الصّحيح للوجود الكوني ، الذي يربط ماضي الوجود البشري بحاضره ومستقبله على أسس عميقة وشاملة، ذلك مردّه لا ريب إلى افتقارها لوعيها بكيونيتها الإنسانية ومعاناتها من هوّة في هويتها كما أنّ معالم التّحضر عند أيّ شعب ، تحدّد انطلاقاً من القاعدة التي تقول : « إنّ آية نعمة ما هي إلّا ثمرة تفاعل الإنسان مع الكون والزّمان » ، فالإنسان هو ذلك المخلوق الذي أضفى عليه الله جلّ جلاله سمات خاصّة جعلته يتحمّل عظمة الأمانة، التي لم تتحمّلها المخلوقات الأخرى ، وبفضل هذه الهبات تحوّل وجود الإنسان على الأرض من وجود عبثي عشوائي إلى وجود مسؤول ذي غاية ، لكن مع الأسف فإنّ الإنسان افتقد إلى الإحساس بالغاية في الوجود المتزّمّن ، واعتبر مرور الزّمن عقوبة قاسية سلّطت عليه ، وهذا ما جعله دوما يسعى إلى استغلال الحياة استغلالاً جشعاً ، لا ينمّ إلّا عن لهفة الأناني الجائع ، الذي يريد أن يلتهم أكبر كمّيّة في وجبة واحدة ، خوفاً من سيف الزّمن الذي يلاحقه ، ولن يمهله فرصة أخرى لتناول ما تبقى له منها ، هذا التّحليل يبرز الحاجة إلى الموازنة والإنصاف بين مصالح الأجيال المتعاقبة ، من خلال حلقة التّواصل ومبدأ الاستمرار ، ومما لا شكّ فيه أنّ أغلب المشاكل التي تتخبّط فيها الآن هي نتاج أفعال من سبقنا ، فنصبح هاهنا في موقع الضّحية المغلوبة على أمرها ، فالبشر يتزايدون وتتعاظم حاجياتهم وتتراكم معها مشاكلهم ، فيولد الناس وهم مدانون ، فقراء ، أميّون ، ملطّخون بشيء من آثار الماضي ، ممّا يكسب في أنفسهم بعضاً من التّذمر فيصابون بالخوف من المستقبل المجهول ، فالزّمان أضحي تركّات متعاقبة يتقاسمها الجميع ، يتحمّلها الحالي في حاضره، ولا يستطيع أن يرفضها اللاحق الآتي ، في صيرورة طبيعية .

إنّ للاستدامة معنى واسع مطّاط إلّا أنّ التّنمية المستدامة تعني على الخصوص تلك الأفعال الهادفة إلى إحداث التّقدم الذي يلبي احتياجات الحاضر دون أن يعرّض للخطر قدرة أجيال المستقبل على تلبية احتياجاتهم الخاصّة بهم مع وضع حدّ أدنى مائة عام لأيّ مشروع تنموي .

والجزائر كغيرها من البلدان تحاول في سعيها الدّؤوب أن تُفعل وتحقّق هذه التّنمية المستدامة التي تمسّ كامل المناحي الحيّاتية ، بشقّها الاقتصادي وقسمها الاجتماعي ومناحيها البيئية وكلّ مجالات العيش ، في مسيرة طويلة وجسيمة قصد القضاء على الفقر والفوارق الاجتماعية ، وتحقيق العدالة بكلّ معانيها من تشغيل ودخل وصحة وتعليم ومساواة وغيرها ..، أخذة في الحسبان مشاكل البيئة التي ما فتئت تهدّد التّراث الطّبيعي، من أجل تحقيق هدف الاستغلال الأمثل والرّشيد لكل الموارد والمتاحات الطّبيعية ، في بلد حباه الله بكلّ الخيرات وزيّنه بكلّ

الثروات . إلا أنّ التحديات والعراقيل ما زالت تحدّ من فاعلية المعتمد من الأدوات والمقترح من الآليات، فالتبعية التّقانية ، وآثار العولمة ، إضافة إلى المشاكل المتراكمة والأعباء الثقيلة النّاجمة عن زيادة الحاجة السّكانية وتركّات السياسات التّنموية السّابقة التي فشلت في تحقيق المرجو منها ، ذلك ما حاولنا أن نقترّب منه من خلال هذا المقال العلمي المتواضع ، الذي ما هو إلّا محاولة واجتهاد ، أملين في أن تكون بمثابة لبنة من اللّبنات العلمية الرّصينة لمعالجة موضوع "التّنمية المستدامة"، هذا الموضوع الهام والشّائك في آن واحد ..

قائمة المراجع :

- 1-جورج قرم ، التّنمية المفقودة ، دار الطليعة للطباعة والنّشر ، بيروت ، ص 6 .
- 2-مير وبالدولين ، التّنمية الاقتصادية ، الدّار القومية للطباعة والنّشر ، القاهرة ، ص5 ، 6 .
- 3-سيلسو فيورتادو ، التّمو والتّخلف ، منشورات وزارة الثقافة ، دمشق 1973 ، ص.27
- 4-محي الدّين نصرت وآخرون . تنمية المجتمعات الرّيفية ، مقال خاص : المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية (القاهرة 1971) ، ص301 .
- 5-السا اسيدون، التّظريات الاقتصادية في التّنمية، ترجمة مطانيوس حبيب، دار الفاضل، دمشق، 1997، ص16.
- 6-مصطفى حسن علي ، شركاء في تشويه التنمية ، دار الطليعة ، بيروت ، 1983 ، الطبعة الأولى، ص259-260 .
- 7-روجيه دو هيم ، مدخل إلى الاقتصاد ، ترجمة سمّوحي فوق العادة ، المكتبة العلمية ، دار عويدات ، لبنان، ص (227-228) .
- 8-مصطفى كمال طلبة وآخرون، مستقبل العمل البيئي في الوطن العربي ، أبو ظبي ، يناير، 2001 ص44، 45.
- أحد الخبراء في هذا المجال ، مدرّس القانون الدّولي بكلية الحقوق "بجامعة المنوفية" -ورقة عمل تحت عنوان (الأمن والاستقرار البيئي ثمرة التّوازن بين البيئة والتّنمية).
- 9-أسامة الخولي ، البيئة والتّنمية المستدامة ، السّجل العلمي لندوة البيئة والمتطلبات الاقتصادية والدّولية ، أبوظبي ، 2002 ، ص (51-52).
- 10-كمال رزيق، عميد كلية الاقتصاد-سابقاً - بجامعة البليدة ' سعد دحلب '، مقال بعنوان " التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية"، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد 25، نوفمبر 2005 .
- 11- مصطفى كمال طلبة وآخرون ، مرجع سابق، ص44 .
- 12-نوزاد عبد الرحمن الهيثي ، خبير المتابعة وتقييم الأداء في مجلس التّخطيط ، مقال بعنوان ' التّنمية المستدامة في المنطقة العربية '، الحالة الرّاهنة والتّحديات المستقبلية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد 25، نوفمبر 2005

13-jean- pierre hauet , le devleoppement durable, seminaire sur le devloppement durable en pays . francophone op cit .

14-أسامة الخولي ، البيئة والتنمية المستدامة ، مرجع سابق، ص (53 - 54) .

15-إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية ، المنعقد في نيويورك ،الولايات المتحدة ،من: 06 إلى : 08 سبتمبر 2000 .

16-مجلة البرلمان العربي ، مقال الافتتاحية ، السنة الحادية والعشرون ، العدد 81 ، أكتوبر 2001 .

17-كمال رزيق،مقال بعنوان " التنمية المستدامة في الوطن العربي من خلال الحكم الصالح والديمقراطية"،مرجع سابق .

18-محمد صالح الشّيخ ، الآثار الاقتصادية والمالية للتلوث البيئي ووسائل الحماية منه ، الطبعة الأولى ، مكتبة الإشعاع الفنيّة ، الإسكندرية ، 2002 ، ص 13 - 15.

19-محمد صالح الشّيخ ، الآثار الاقتصادية والمالية للتلوث البيئي ووسائل الحماية منه ، نفس المرجع،ص 15 - 17.

20-محمد منير حجاب،التلوث وحماية البيئة،قضايا البيئة من منظور إسلامي،دار الفجر للنشر والتوزيع،1999، ص21 .

21-محمد منير حجاب ، التلوث وحماية البيئة ، نفس المرجع ، ص 22 .

البنك الدولي ، تقرير التنمية لعام 2003 ، ص 240 .

22-عبد الله ساقور ، الاقتصاد السياسي ، دار العلوم ، عنابة، الجزائر، 2004 ، ص 10 - 11 .

23-مقابلة خاصة مع السيدة أنيسة بومدين حرم الرئيس الراحل ، ضمن فعاليات الملتقى الرابع عشر للرئيس الراحل هواري بومدين (الإنعاش الاقتصادي ، المصالحة الوطنية ، التنمية المستدامة) ، في ولاية الجلفة بالجزائر من 27 إلى 30 ديسمبر 2004 .

24-البنك الدولي ، تقرير التنمية لعام 2003 ، ص 16 .

25- كمال رزيق ، مرجع سابق، العدد 25 ، نوفمبر 2005 .

26-برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، مقدّمة في مفهوم التنمية البشرية المستدامة ، أكتوبر 2003 ، الأردن .

UNDP. (1995) Human developoement report 1995 (NEW YORK) UNDP Puplication.

27-جريدة الخبر اليومية ، العدد 4638 ، الموافق ليوم 27 فيفري 2006 .

28-تصريح السيّد الوزير حميد تمار من خلال عرض حصيلة الخوصصة في منتدى التلفزيون الجزائري ، في حصة تلفزيونية بُثّت يوم 14 جانفي 2006 .

29-جريدة الشروق اليومية ، العدد 1584 ، الموافق ليوم 15 جانفي 2006 .

30-الديوان الوطني للإحصائيات ، مصالح التخطيط .

31-القانون 78-02 في نص مادته الأولى " تصدير واستيراد السلع والخدمات أيّا كان نوعها أو طبيعتها هي من اجتكار الدولة"